مجلة العلوم الإنسانية ـــــــ عدد 22- ديسمبر 2004، ص.ص. 35-48

انعكاسات العولمة على الأمن الغذائي في الدول العربية

ملخص

تعاني الدول العربية من مشكلة حادة تتمثل أساسا في نقص الغذاء وسوء التغذية، والتبعية الغذائية للدول الرأسمالية المتقدمة. ويمكن أن تواجه اقتصاديات هذه البلدان(العربية) في المستقبل متاعب وتحديات أكبر في شتى النواحي، وخاصة بالنسبة للأمن الغذائي، لأن العالم يتجه نحو العولمة، وزوال الحواجز أمام تجارة السلع، والخدمات، وانتقال رؤوس الأموال. وللحد من مثل هذه الأثار السلبية في المستقبل القريب والبعيد يمكن إنتهاج الآتي:

1- مواجهة سياسات الدول الصناعية المتقدمة بالنسبة للتلاعب بالأسعار، والطلب على النفط، من خلال التحكم في إنتاج وعرض النفط في السوق العالمية وذلك بالتشبث بالمادة 20 من إتفاقية الجات التي تبيح إتخاذ التدابير، والإجراءات المناسبة للحفاظ على الموارد الطبيعية النابضة والنادرة.

2- الإستفادة من الإستثناءات الواردة على البنود الأساسية لتحرير تجارة المنتجات الزراعية في مجال تحسين الإنتاجية والإنتاج الزراعي النباتي والحيواني سواء في إطار قطري أو تكاملي.

أ. بن ناصر عيسى
بكلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير
جامعة منتوري
قسنطينة، الجزائر

Résumé

Les pays arabes souffrent, avec acuité, du problème alimentaire lié, essentiellement, à l'insuffisance alimentaire, la malnutrition et la dépendance vis-à-vis des pays développés.

A moyen et long terme, ces pays seront confrontés à de grand défis dans le domaine alimentaire du fait du phénomène de la mondialisation qui à tendance à abolir toutes les barrières relatives à la circulation des capitaux, les produits et services, et en l'occurrence, les produits alimentaires.

تصنف الأقطار العربية، مع إنتمائها القومي والحضاري ضمن مجموعة البلدان النامية بكل مشاكلها ومصاعبها وطموحاتها، وتواجه إقتصادياتهافي الوقت الراهن مشاكل ومصاعب عديدة تتمحور أساسا حول ظواهر التخلف والتبعية :

- التخلف الحاد في مستويات تطور القوى الإنتاجية المادية والبشرية.
- التركيب المشوه والتباين الشديد في مساهمة القطاعات الإنتاجية في قيمة الناتج المحلي الإجمالي.
- تعتمد الأقطار العربية وخاصة الدول النفطية إعتمادا كليا على عائدات النفط، الذي يمثل حوالي 75% من صادرات هذه الأقطار.
- تفاقم مشكلة المديونية الخارجية بالنسبة لمعظم الأقطار العربية.
- تعاني الدول العربية من مشكلة حادة تتمثل أساسا في نقص الغذاء وسوء التغذية، والتبعية

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2004.

الغذائية للدول الرأسمالية المتقدمة.

ويمكن أن تواجه هذه الإقتصاديات في المستقبل متاعب وتحديات أكبر في شتى النواحي، وخاصة بالنسبة للأمن الغذائي، لأن العالم يتجه نحو العولمة، وزوال الحواجز أمام تجارة السلع، والخدمات، وانتقال رؤوس الأموال. ولفهم الآثار المترتبة عن العولمة بالنسبة لاقتصاديات الدول العربية يمكن دراسة وتحليل المواضيع التالية :

المحور الأول : مقاربة نظرية حول الأمن الغذائي والعولمة، نتناول فيها :

- مفهوم الأمن الغذائي.
- مفهوم العولمة.
- آليات العولمة.

المحور الثاني : خصائص إقتصاديات الدول العربية، نركز فيه على :

- دور النفط في إقتصاديات الدول العربية.
- التبعية الغذائية للدول المتقدمة.

المحور الثالث: إنعكاسات العولمة على الامن الغذائي في الدول العربية، نتعرض فيه إلى:

- أثر العولمة على إقتصاديات الدول المتخلفة.
- أثر العولمة على الأمن الغذائي للدول العربية.

المحور الأول: مقاربة نظرية حول الأمن الغذائي والعولمة

أولا : مفهوم الأمن الغذائي

إن مصطلح الأمن الغذائي تعبير حديث شاع إستخدامه منذ عام 1972 عند إتساع نطاق أزمة الغذاء العالمية، وبروزها على المسرح الدولي بشكل لم يسبق له مثيـل. ويراد بمصطلح الأمن الغذائي أكثر من معنى : فالبعض يقصد به توفير الغذاء الضروري لحياة الإنسان، وآخرون يعنون به زيادة إنتاج الغذاء لمقابلة الإحتياجات الناتجة عن الزيادة في أعداد السكان، ويستخدم في أحوال أخرى بمعنى تحقيق الإكتفاء الذاتي من الغذاء.

وقد أسفرت العديد من الآراء والإتجاهات التي تبحث في مفهوم الأمن الغذائي لدولة أو منطقة ما عن تحديد عدة مفاهيم من أهمها :

أ ـ المفهوم الأول :

يتم تحقيق الأمن الغذائي من خلال التوفير الدائم للمواد الغذائية بما يكفي لضمان أدنى حد من الغذاء لكافة فئات السكان (1).

ب ـ المفهوم الثاني :

" الأمن الغذائي هو مقدرة البلد على تأمين المواد الغذائية اللازمة لتغذية الإنسان بشكل يلبي الإحتياجات الضرورية والأساسية لنمو الإنسان وبقائه في صحة جيدة، وكذلك مقدرة القطر على توفير مخزون من المواد الغذائية الأساسية يستطيع البلد اللجوء إليه في حالة

حدوث كوارث طبيعية تقلل من إنتاج الغذاء، أو في حالة تعذر حصول ذلك البلد على المواد الغذائية التي يحتاجها عن طريق إستيرادها من الخارج "(2).

جـ ـ المفهوم الثالث :

يعني الأمن الغذائي تحقيق إكتفاء ذاتي، نسبيا في ميدان الغذاء بحيث يتمكن البلد أو مجموعة البلدان المتعاونة فيما بينها، من التلبية محليا لأكثر قدر ممكن من الحاجات الغذائية لمجموع المواطنين، وذلك دون الحاجة إلى طلب المعونة، أو الإستيراد من الخارج(3) .

د ـ المفهوم الرابع :

تعرف مشكلة الأمن الغذائي بعدم كفاية الإنتاج الغذائي المحلي لتلبية الطلب الداخلي على الغذاء لأي بلد كان، كما أنها تدل على العجز الغذائي الذي يتمثل إما في نقص التغذية، أي الجوع وهو عدم توافر الطعام بالكمية الكافية، أو الحد الأدنى لنمو جسم الإنسان، وتأمين السعرات الحرارية اللازمة له، وإما في سوء التغذية، أي عدم توافر الغذاء من حيث النوعية، وغالبا ما يتمثل في نقص البروتين، وخاصة الحيواني منه(4) .

ثانيا : مفهوم العولمة

توجد مفاهيم عديدة للعولمة، غير أنه يمكن التعرض إلى أهمها :

أ ـ " العولمة مفهوم ذاع في العقد الأخير قصد الترويج لظاهرة إقتصاد السوق الحر، بعد إنهيار النظم الإشتراكية في أوربا الشرقية والإتحاد السوفياتي ليشرع للعالم ذي القطب الواحد "(5) .

ب ـ العولمة في مظهرها الأساسي هي تكتل إقتصادي للقوى العظمى للإستئثار بثروات العالم، مواده الأولية، وأسواقه، على حساب الشعوب الفقيرة، واحتواء المركز للأطراف التي حاولت الفكاك منه في الخمسينيات والستينيات إبان حركة التحرر الوطني، ثم تعثرت في بناء الدول الوطنية، فأراد المركز وراثتها من جديد تحت أحد أشكال الهيمنة، وهي العولمة، وكأنها لم تخرج من الإستعمار إلا كي تعود إليه من جديد، نادمة على مناهضته ومقاومته والإستقلال عنه "(6).

جـ ـ " العولمة هي وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريبا، إلى نقطة الإنتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها، أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج، والرأسمال الإنتاجي، وقوى الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله. بعبارة أخرى، إن ظاهرة العولمة التي نعيشها الآن هي طليعة نقل دائرة الإنتاج الرأسمالي ـ إلى هذا الحد أو ذاك ـ إلى الأطراف بعد حصرها طوال هذه المدة كليا في مجتمعات المركز ودوله "(7).

د ـ" العولمة تعني بالنسبة للمركز، إنتقال الرأسمال المركزي من الإستثمار الكلاسيكي في المرافئ، والمناجم، والتعدين، والمواصلات، والعقارات، والمواد الأولية، والمواد الخام،

وأنواع معينة من المنتوجات الزراعية، والتجارة فيها كلها بشروط تفضيلية للطرف الأقوى. أي الإنتقال من ذلك كله إلى الإستثمار في الصناعة وغيرها من المجالات الإنتاجية المباشرة، وفي ما تحتاجه هذه من تنظيمات، وتوابع، ولواحق، ومؤسسات مالية، ومصرفية، ودعائية، واتصالاتية، وخدماتية، وما إليه دون أن يعني ذلك التخلي، بأي شكل من الأشكال، عن إستثمارات النوع الأول غير المباشرة. ويعني هذا بدوره أن الميل الآن ليس إلى التبادل التجاري التفضيلي واللامتكافئ مع دول الأطراف فقط، بل إلى الإنتاج فيها أيضا "(8).

هـ ـ العولمة هي الحركة النشطة، والحرة، والمتسارعة للمبادلات العالمية المالية والتجارية، هي إلغاء الحدود والحواجز التشريعية، والجمركية، وخلافها أمم حركة تنقل السلع ورؤوس الأموال. ويمثل تطور الأنترنت، بما في ذلك التجارة عبر " الشبكة العالمية" ظاهرة جديدة من ظواهر عولمة الإقتصاد "(9).

ثالثا : أدوات (آليات) العولمة

تعتبر الشركات متعدية الجنسية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة العالمية الأدوات الرئيسية للعولمة، وتعضدهم في ذلك منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية، والدول السبع الكبار، والمنظمات الدولية، والهيئات غير الحكومية مثل ملتقى دافوست بسويسرا.

أ ـ الشركات متعدية الجنسية

يوجدإجماع على أن الشركات متعدية الجنسية هي اللاعب الرئيسي في الإقتصاد العالمي اليوم. والأداة الرئيسية للعولمة، فبواسطتها تتم عولمة رؤوس الأموال، والإنتاج، والتصريف، ومجمل العمليات المالية، والتجارية، وانتقال المعلومات، وشبكة الإعلام وغير ذلك. وفي المجال الإنتاجي تنفذ هذه الشركات سياستها العولمية عبر موضعة أجزاء من عملياتها الإنتاجية في الصين، وأجزاء أخرى في المكسيك، وأجزاء ثالثة في كوريا الجنوبية... إلخ، مع الإستعداد الدائم لنقل أي منها على الفور إلى مناطق جديدة أو قديمة أخرى تضمن مردودا أعلى، أومردودا أكثر ثباتا وأمنا من غيره، أو شروطا إستثمارية مغرية جدا. وما إلى ذلك من حسابات واعتبارات (10).

عموما إن هذه الشركات لم تعد تحد من سيادتها الإنتاجية والتوزيعية، والتبادلية، والتسويقية أية أرض، أو حدود سياسية، أو جغرافية، أو قومية أو إقليمية، أو ثقافية... إلخ. فهي تحوم حرة فوق العالم وتطوف طليقة حوله تساعدها في ذلك ثورة الإتصالات، والمعلوماتية، وسرعة المواصلات، كما تساعدها على ذلك النخب العولمية التي ترتقي إلى مواقعها بغض النظر عن خلفياتها القومية،أو الدينية،أو حتى كونها من جنس الذكور، أو الإناث، نخب تعرف نفسها بثقافتها العصرية الواحدة في كل مكان تقريبا(11).

ب ـ صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي

إن تفاقم مشكلة الديون الخارجية، وتدهور الأداء التنموي في الكثير من الدول النامية مع عجزها عن إبتداع سياسات وطنية لمواجهة هذه المشكلات، أرغمها على طلب يد المساعدة

من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبالتالي حتمية تطبيق برنامج الإستقرار، والتكيف الهيكلي الذي يهدف أساسا إلى إجبار الدول النامية الطالبة للمساعدة على إتباع النموذج الرأسمالي للتنمية. ويؤكد هذا الإجبار قيام أحد أبرز خبراء البنك الدولي (جون وليامسون) في مطلع التسعينات ببلورة وصفة مشتركة للصندوق والبنك الدولي أطلق عليها تعبير (إجماع واشنطن) من واقع خبرة أمريكا اللاتينية بالذات، وقد لخصها في عشر نقاط(12):

1 ـ فرض الإنضباط المالي.
2 ـ إعادة هيكلة الإنفاق العام.
3 ـ الإصلاح الضريبي (تخفيض المعدلات الحدية للضريبة).
4 ـ إطلاق حرية سعر الفائدة.
5 ـ سعر صرف تنافسي.
6 ـ إطلاق حرية التجارة.
7 ـ إطلاق حرية الإستثمار الأجنبي.
8 ـ نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص.
9 ـ إعادة التنظيم الصناعي (إزالة القيود على إقامة الشركات أو إنمائها...).
10 ـ ضمان حقوق التملك.

إن المصدر الرئيسي لهذه الوصفة هو الفكر الإقتصادي الرأسمالي.

جـ ـ منظمة التجارة العالمية

بعد مفاوضات شاقة تم التوصل إلى إصدار الإتفاقية العامة للتعريفات في 15 ديسمبر 1993 بجنيف، وذلك بغرض إزالة جميع الحواجز التي تعوق التجارة العالمية. وقد وقعت على هذه الإتفاقية مائة وسبع عشرة (117) دولة إشتركت في المفاوضات في المؤتمر الوزاري المنعقد بمدينة مراكش من 12 إلى 15 أفريل 1994. ودخلت الإتفاقية حيز التنفيذ إبتداء من 01 جانفي 1995. وقد تضمنت جولة أورغواي الإتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية لتولي المهام التالية(13) :

1 ـ الإشراف على تنفيذ الإتفاقات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، بما في ذلك الإتفاقات الجماعية.

2 ـ تنظيم المفاوضات التي ستجري بين الدول الأعضاء مستقبلا حول بعض المسائل معلقة، وبعض الأمور الأخرى المتفق عليها في جولة أوروغواي. فضلا عن المفاوضات الرامية إلى تحقيق المزيد من تحرير التجارة بوجه عام.

3 ـ الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الإتفاقات التجارية الدولية.

4 ـ متابعة أو مراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليها.

5 ـ التعاون مع صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي من أجل تأمين المزيد من الإتساق في عملية صنع السياسات الإقتصادية على الصعيد الدولي.

عموما إن الهدف الرئيسي من تحرير تجارة السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال هو تدويل الحياة الإقتصادية، أو ربط كل ذلك بما يسمى بالكوكبة التي يراد أن تخضع لها جميع

دول العالم(14).

2- خصائص إقتصاديات الدول العربية

تصنف الأقطار العربية، مع إنتمائها القومي والحضاري الموحد ضمن مجموعة البلدان النامية بكل مشاكلها، ومصاعبها، وطموحاتها، وتمثل الأقطار العربية منطقة جغرافية متصلة، تزيد رقعتها عن عشر مساحة الأرض، تطل على خمسة من أهم المحيطات والبحار الدولية. وتختزن في باطنها ثروات طبيعية إستراتيجية متنوعة، وتبلغ مواردها البشرية ما يزيد عن 253 مليون نسمة، تمثل حوالي 5% من سكان المعمورة، ورغم أنها تتفاوت فيما بينها من ناحية الأنظمة، وحجم الموارد، ونمط تخصيصها، غير أن هناك سمات عديدة تجمع بين كل إقتصاديات الأقطار العربية، وتتمحور أساسا حول ظواهر التخلف والتبعية (15):

أ ـ التخلف الحاد في مستويات تطور القوى الإنتاجية المادية والبشرية، وانعكاس ذلك على طرق الإنتاج، وحجم الإنتاج الإجمالي، وصافي الدخل القومي، ومعدلات نمو فروع الإقتصاد فيما عدا الصناعة الإستخراجية، وخاصة النفط.

ب ـ التركيب المشوه والتباين الشديد في مساهمة القطاعات الإنتاجية في قيمة الناتج المحلي الإجمالي، إذ تشكل قطاعات الصناعات الإستخراجية والزراعة والخدمات والصناعات التحويلية نحو 21.1%،13.2%،46.8%، 10.8% على الترتيب من إجمالي الناتج المحلي للبلدان العربية عام 1996.

جـ ـ التمايز في توزيع صافي الدخل القومي بين الطبقات والفئات الإجتماعية لصالح أصحاب راس المال، وملاك الأرض، والعقارات مع سوء توزيع الدخل القومي، وسوء إستخدامه بين فروع الإقتصاد.

د ـ بلغت نسبة التجارة الخارجية العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي 52.3% كمتوسط سنوي خلال الفترة 1993 ـ 1996، وتشير هذه النسبة إلى أهمية التجارة الخارجية في إقتصاديات الدول العربية، وإلى الإرتباط الكبير لهذه الإقتصاديات بالتطورات في السوق الدولية، وخاصة في ظل النظام التجاري الدولي الجديد الذي يرتكز على تحرير التجارة من جميع القيود، وفتح الاسواق وإخضاع المبادلات التجارية لآلية السوق، والمنافسة.

هـ ـ تعتمد الأقطار العربية وخاصة الدول النفطية إعتمادا كليا على عائدات النفط، إذ تساهم هذه العوائد في بعض الدول بحوالي 95% من الناتج المحلي الإجمالي. وعموما يمثل النفط حوالي 75% من صادرات الوطن العربي.

و ـ تفاقم المديونية الخارجية بالنسبة لمعظم الأقطار العربية في العقد الأخير بفعل عوامل عدة منها : حرب الخليج الثانية، إنخفاض اسعار المواد الأولية، وخاصة أسعار النفط، إذ بلغت قيمة الدين العام الخارجي للدول العربية 155.7 مليار دولار، وقيمة خدمة الدين العام 12.6 مليار دولار في عام 1994. وقد شكل الدين العام حوالي 79.6% من الناتج المحلي

الإجمالي، ونسبة خدمة الدين حوالي 23.7% من حصيلة الصادرات (سلع وخدمات) في عام 1994 (16).

ز ـ تعاني الدول العربية من أزمة غذاء مثل بقية الدول النامية، غير أن المشكلة أكثر حدة وأعمق ضررا في العالم العربي عن بقية الدول النامية. وتتمحور هذه الأزمة أساسا في نقص وسوء التغذية، والتبعية الغذائية للدول الرأسمالية المتقدمة :

1 ـ نقص وسوء التغذية

يعاني حوالي 150 مليون نسمة من سكان الدول العربية من المجاعة وسوء التغذية، ويتواجد أغلب المعانين من المجاعة وسوء التغذية في كل من الصومال، والسودان، والعراق، وموريتانيا.

2 ـ التبعية الغذائية للدول الرأسمالية المتقدمة

أصبحت المنطقة العربية منطقة عجز غذائي دائم، إذ باتت تعتمد على الخارج في توفير 45% من إجمالي إحتياجاتها الغذائية السنوية(17). ويؤكد هذا العجز تفاقم مشكلة الفجوة الغذائية (الظاهرية) وانخفاض نسبة الإكتفاء الذاتي في معظم الأقطار العربية وخاصة بالنسبة للسلع الإستراتيجية الضرورية مثل الحبوب، التي تقوم بتصديرها دول قليلة العدد ومتقدمة إقتصاديا. وموطن الخطورة هنا هو أن هذه الدول الأخيرة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لا تتوانى في إستخدام الغذاء كسلاح لفرض شروطها وهيمنتها وتحقيق مصالحها السياسية والإقتصادية، وذلك باختلاق جميع المبررات بما فيها حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات العرقية، ومساعدة الإرهاب... إلخ.

لقد حدث تطور كمي لحجم الفجوة الغذائية بالنسبة لمعظم المجموعات السلعية الغذائية، إذ إرتفعت الفجوة الغذائية للحبوب من 4.92 مليون طن عام 1970 إلى 10.84 مليون طن عام 1975، 18.74 مليون طن عام 1980، 32.44 مليون طن عام 1985، وانخفضت الفجوة الغذائية من الحبوب إلى 30.6 مليون طن عام 1990، 30.09 مليون طن عام 1994 بسبب تحسن مستوى الإنتاج من الحبوب بفعل عامل الظروف المناخية المواتية من جهة، ونقص الموارد المالية للدول العربية عامة ودول الخليج خاصة من جهة ثانية(17). وكذلك إرتفعت القيمة الإجمالية للفجوة الغذائية من حوالي 601 مليون دولار عام 1970 إلى حوالي 8.43 مليار دولار عام 1975، 10.49 مليار دولار عام 1980، 12.35 مليار دولار عام 1985، وانخفضت قيمة الفجوة الغذائية إلى حوالي 11.95 مليار دولار عام 1990، ويعزى هذا الإنخفاض بالدرجة الأولى إلى إنخفاض الأسعار العالمية للمواد الغذائية المستوردة، فمثلا سعر طن القمح كان 243 دولار في عام 1980، أصبح 179 دولار في عام 1990(18). وقد إنعكس الوضع في سنة 1995 حيث سجلت معظم السلع الغذائية المستوردة إنخفاضا من حيث الكمية وزيادة في القيمة بالمقارنة مع عام 1994، ويعود ذلك بدرجة اساسية إلى إرتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية كالحبوب والألبان والسكر(20).

3- إنعكاسات العولمة على إقتصاديات الدول العربية

أولا : أثر العولمة على إقتصاديات الدول المتخلفة

إنقسم الباحثون بالنسبة لإنعكاسات العولمة على إقتصاديات البلدان النامية والمتخلفة إلى فريقين :

الفريق الأول : يرى أن العولمة شر بالنسبة لإقتصاديات البلدان المتخلفة، وشر ايضا على الفئات العاملة في الدول المتقدمة لأنها ستؤثر على إمتيازاتها، ومستوى أجورها، وشروط عملها، وحقوقها المكتسبة جميعا. ويؤيد ويساند هذا الطرح الفئات المعارضة للعولمة التي قامت بمظاهرات في العديد من البلدان المتقدمة.

الفريق الثاني : يرى أن العولمة فرصة كبرى للنهوض باقتصاديات البلدان المتخلفة والبلدان الصناعية على السواء في المدى الطويل. ومن رواد هذا الطرح خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

غير أن النظرة المتفحصة والموضوعية تبين أن للعولمة جوانب إيجابية وأخرى سلبية على إقتصاديات البلدان المتخلفة، وإذا أحسنت هذه الدول الإختيار وأعدت العدة كما ينبغي فبإمكانها تعظيم وتغليب كفة الجوانب الإيجابية على الجوانب السلبية للعولمة.

أ ـ الجوانب الإيجابية للعولمة

" إن للعولمة آثارا عميقة على البلدان النامية، فهي تخلق فرصا جديدة هامة : إقامة أسواق للتجارة وإيجاد مجموعة كبيرة من السلع التجارية، وتدفقات أكبر من رؤوس الأموال الخاصة إلى الداخل، وتحسين إمكانية الحصول على التكنولوجيا. وقد أدى قيام أعداد متزايدة من البلدان النامية بإجراء إصلاحات متجهة إلى الخارج مما جعلها فاعلة ومستفيدة في نفس الوقت من العولمة، إذ أن هذه الإصلاحات تسهم في العولمة، وتوسع في نفس الوقت الفرص أمام البلدان النامية للمشاركة في منافعها. ونتيجة لتعزيز الكفاءة الإنتاجية وتوفير بيئة أكثر مواتاة للصادرات والإستثمار الأجنبي، أصبحت الإصلاحات الموجهة للخارج عنصرا رئيسيا في التحسينات التي جرت مؤخرا على الآفاق الإقتصادية للبلدان النامية "(21).

ب ـ الجوانب السلبية للعولمة

يتطلب الإندماج بالنسبة للدول النامية في السوق العالمية إنتهاج تجارة حرة ونظام إستثماري حر. وهكذا تزداد المنافسة التجارية عنفا، كما أن التغيرات السريعة للتجارة تساند من هم أكثر نشاطا.

وفي مجال التمويل يمكن أن ينقلب تدفق رؤوس الأموال نحو الخارج، وهذا ما يجعل إدارة الإقتصاد الكلي في البلدان النامية أكثر تعقيدا.

في مثل هذه الأوضاع تكتسب السياسات الإقتصادية السليمة أهمية متزايدة للحصول على المكاسب، ولكن العقوبات ستكون أكبر في حالة جمود السياسة الإقتصادية وارتكاب الأخطاء(22).

ثانيا : أثر العولمة على الأمن الغذائي للدول العربية

حدثت تغيرات عديدة وهامة في عالمنا المعاصر، فمنذ بداية عقد الثمانينات بدأت تظهر

ملامح عصر وعالم جديد، ورغم أن مقومات ذلك العصر لم تكتمل بعد، إلا أن آثارها بدأت تنعكس على النشاطات الإقتصادية المختلفة، ومسيرة التنمية الزراعية، والأمن الغذائي في المنطقة العربية. وتتمثل أهم تلك المتغيرات الدولية ذات الأثر المباشر أو غير المباشر على أوضاع الأمن الغذائي بالنسبة للدول العربية في :

ـ تدهور أسعار المواد الأولية في السوق العالمية وخاصة النفط الذي إنهارت أسعاره في النصف الأول من سنة 1998، حيث أصبحت القيمة الحقيقية لبرميل النفط أقل من قميتها قبل زيادة الأسعار عام 1973 عندما كان سعر برميل النفط في خريف هذا العام حوالي 2.5 دولار.

ـ نمو التكتلات الإقتصادية.

ـ الشروع في تطبيق النظام الجديد للتجارة العالمية والمتثل أساسا في إتفاقية جولة أوروغواي وتحرير تجارة المنتجات الزراعية، والذي بدأت أثاره السلبية تنعكس على إقتصاديات الدول المتخلفة والعربية وخاصة بالنسبة لإرتفاع فاتورة الغذاء المستورد بسبب إرتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في السوق العالمية. ولتوضيح الأمر بصورة أفضل يمكن الإسهاب في الموضوعين الآتيين :

ـ تطور الأسعار والطلب على النفط العربي.

ـ تحرير تجارة المنتجات الزراعية.

أ ـ تطور الأسعار والطلب على النفط العربي

يتوقف مستقبل دور النفط في التنمية الزراعية، والأمن الغذائي على جملة عوامل لعل أهمها هو : تطور أسعار النفط في السوق العالمية من جهة، والطلب على نفط دول أوبك من جهة ثانية، لأن النفط ـ أهم سلعة تصدرها المنطقة العربية ـ لم يدخل ضمن السلع التي شملتها مفاوضات جولة أوروغواي، أي لا يخضع لأي خفض للتعريفات الجمركية أو إزالة القيود غير التعريفية في حالة وجودها، كضريبة الكاربون التي تهدد الدول المستورد للنفط بفرضها، بل قامت دول الإتحاد الأوربي بفرض هذه الضريبة، وهي تمثل 63% من القيمة الإجمالية لبرميل النفط الذي يصل إلى المستهلك(23).

وقد حرصت الدول الصناعية المتقدمة على إستبعاد النفط من مفاوضات الجات بغرض تأمين تدفقاته بأسعار مناسبة، ورغم حرصها على إستبعاده من أحكام الإتفاقية لتوفر لنفسها حرية الحركة في فرض الضرائب، والقيود على وارداتها منه، فإنها لم تلجأ لفرض ضرائب جمركية على وارداتها من النفط الخام، بل إختارت أسلوب فرض الضرائب على المنتجات المتكررة، وهو ما يؤدي إلى رفع السعر بالنسبة للمستهلك النهائي لتقييد زيادة الإستهلاك وارتفاع الطلب على النفط، وفي نفس الوقت تحاول إتهام دول أوبك من خلال إتفاقية الجات بالمشاركة في إقامة تكتل إحتكاري يهدف إلى رفع الأسعار وتقييد حرية التجارة العالمية(24).

إن الطريق الوحيد أمام الدول المتخلفة المنتجة للنفط ودول أوبك خاصة في مواجهة سياسات الدول الصناعية المتقدمة بالنسبة للتلاعب بالأسعار،والطلب على النفط، هو التحكم

في إنتاج، وعرض النفط في السوق العالمية من خلال التشبث بالمادة 20 من إتفاقية الجات التي تبيح إتخاذ التدابير، والإجراءات المناسبة للحفاظ على الموارد الطبيعية النابضة، والنادرة(25). إن نجاح الدول المتخلفة وخاصة دول أوبك في مسعاها هذا يبقى مرهونا بمدى هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على دول أوبك وخاصة دول الخليج العربي مثل العربية السعودية، والكويت.

ب ـ تحرير تجارة المنتجات الزراعية

إشتملت إتفاقية جولة أوروغواي على بنود تنص على خفض دعم الصادرات والإنتاج الزراعي. وتحويل الحواجز غير الجمركية إلى تعريفات جمركية واضحة. وعموما تشمل الإتفاقية في مجال تحرير تجارة المنتجات الزراعية البنود الأساسية التالية :

1 ـ فتح الأسواق

يتم فتح الأسواق من خلال(26):

ـ تحويل القيود غير التعريفية على السلع الزراعية إلى قيود تعريفية متكافئة.

ـ تخفيض التعريفات، وتبلغ نسبة التخفيض المستهدفة في التعريفات على الواردات من المنتجات الزراعية 36% في حالة الدول المتقدمة، و 24% في حالة الدول النامية، ويتم إنجاز هذا التخفيض خلال ست سنوات بالنسبة للدول المتقدمة، وخلال عشر سنوات بالنسبة للدول النامية.

ـ تستثنى بعض الحالات من التحويل الفوري للقيود غير التعريفية إلى قيود تعريفية مثل:

ـ المنتجات التي إعتبرت مستحقة لمعاملة خاصة بناء على إعتبارات غير تجارية، كالإعتبارات الخاصة بالبيئة والأمن الغذائي.

ـ إذا كانت الواردت من المنتجات الزراعية الأولية تصنف على أنها تمثل عناصر أساسية في الغذاء التقليدي للدولة النامية.

2 ـ الدعم المحلي للمنتجات الزراعية

تنص الإتفاقية على تخفيض الدعم المحلي للزراعة بنسبة 20% من قيمته المتوسطة في فترة الأساس (1986 ـ 1990) خلال 6 سنوات للدول المتقدمة، وبنسبة 13.3% خلال عشر سنوات للدول النامية، علما أن الدول الأقل نموا غير مطالبة بتخفيض الدعم المحلي للزراعة. وترد على هذا الإلتزام إستثناءات كثيرة منها(27):

ـ إذا كانت قيمة الدعم المحلي لا تزيد عن 5% من قيمة الإنتاج الكلي للدولة من المنتج الرئيسي، 5%، و 10% من قيمة الإنتاج الزراعي السنوي بالنسبة للدول المتقدمة، والنامية على التوالي.

ـ لا يسري تخفيض الدعم في حالة الدول النامية ـ سواء أكان دعما مباشرا أم غير مباشر ، إذا كان الغرض منه تشجيع التنمية الزراعية، والريفية. ويشمل ذلك دعم الإستثمارات المتاحة للقطاع الزراعي، ودعم المدخلات الزراعية للمنتجين من ذوي الدخول المنخفضة، ودعم إحلال الزراعات المشروعة محل الزراعات غير المشروعة (المخدرات).

ـ يستثنى من خفض الدعم الزراعي، الدعم المقدم في صورة خدمات، والدعم المخصص

للبحوث والتطوير، والدعم المخصص لمكافحة الآفات والأمراض، والدعم المقدم لخدمات التدريب العمومي، والمتخصص، والدعم المقدم لمراقبة تطبيق المعايير الصحية وخدمات التسويق، والترويج، وخدمات البنية الأساسية، وبرامج التخزين، وصيانة الأمن الغذائي، ودعم الغذاء المقدم إلى الفئات السكانية المحتاجة... إلخ.

3 ـ دعم الصادرات الزراعية

ينص الإتفاق على حضر تقديم أي دعم جديد للصادرات الزراعية. كما ينص على تخفيض إعانات تصدير السلع الزراعية القائمة حاليا بنسبة 36% من قيمة الدعم الإجمالي للصادرات، ونسبة 21% من كميات الصادرات الخاضعة للدعم في فترة الأساس (1986 ـ 1990) خلال 6 سنوات في حالة الدول المتقدمة. وبنسبة 24%، 14% من قيمة وكمية الصادرات على الترتيب خلال 10 سنوات في حالة الدول النامية. ولا يشمل الدعم القابل للتخفيض بالنسبة للدول النامية، الدعم الموجه إلى خفض تكاليف تسويق الصادرات الزراعية وشحنها داخليا وخارجيا، وقروض التصدير، وضمانات القروض، والتأمين على الصادرات(28).

4 ـ حماية صحة النباتات والحيوانات وسلامة الغذاء

يعترف الإتفاق بحق الدول الأعضاء في إتخاذ ما تراه ضروريا لحماية صحة النباتات والحيوانات، وضمان سلامة الأغذية، غير أنه يطالب بأن تكون هذه الإجراءات مقصورة على الحدود الضرورية علميا لتحقيق الصحة والسلامة. ويطلب الإتفاق مراعاة الشفافية في ما يتعلق بالإجراءات، والقواعد التي تتخذها كل دولة لحماية صحة النباتات وضمان سلامة الأغذية(29).

ومن المتوقع أن تنجم عن إتفاقية الزراعة للجات أثار سلبية وإيجابية بالنسبة للزراعة والأمن الغذائي العربي على المدى القريب والبعيد.

الآثار السلبية

يمكن أن تحدث آثار سلبية عديدة من جراء تحرير تجارة المنتجات الزراعية، ومن أهم هذه الآثار العاملان التاليان :

ـ إرتفاع أسعار المنتجات الزراعية في السوق العالمية.

ـ تأثر الإنتاج الزراعي المحلي بفعل إرتفاع أسعار عوامل الإنتاج.

1 ـ إرتفاع أسعار المنتجات الزراعية في السوق العالمية

قد تتعرض الدول العربية على المدى القصير، وحتى المدى المتوسط لبعض الخسائر من جراء إعتمادها الكبير على الواردات الغذائية في تغطية إحتياجاتها الغذائية بفعل عامل إرتفاع الأسعار في السوق العالمية، وخاصة أسعار المنتجات الأساسية،مثل الحبوب واللحوم والألبان ومنتجاتها والسكر. فمن المتوقع أن يؤدي خفض الدعم الزراعي بنسبة 40% في الدول المصدرة خلال تنفيذ الإتفاقية (1995 ـ 2005) إلى زيادة أسعار القمح بنسبة 30% تقريبا. " وتقدر الأمم المتحدة الزيادة المتوقعة في أسعار السلع الغذائية الأساسية بنسبة

تتراوح من 24% إلى 33% وفقا لمتوسط أسعار السنوات 1986 - 1988 مما تقدر معه الخسائر العربية بحوالي 887 مليون دولار سنويا "(30).

2 - تأثر الإنتاج الزراعي المحلي بفعل إرتفاع أسعار عوامل الإنتاج

يمكن أن يتأثر الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني على المدى المتوسط والبعيد في الدول العربية بحدة من جراء إرتفاع أسعار عوامل الإنتاج الزراعي المستوردة مثل : البذور والأسمدة والأدوية والمبيدات الكيماوية... إلخ، وسيتأثر أيضا الإنتاج الحيواني بسبب إرتفاع أسعار الأعلاف من الحبوب الخشنة.

الآثار الإيجابية

يحتمل أن تكون هناك آثار إيجابية،ومن أهم هذه الآثار :

- إتاحة الفرص للتصدير.
- إمكانية تحسين الإنتاجية والإنتاج الزراعي.

1 - إتاحة الفرص لتصدير المنتجات الزراعية

يمكن أن تتاح أمام الدول العربية فرصا أوسع لتصدير منتجات زراعية، تملك فيها مزايا نسبية مهمة مثل الفواكه والخضر على المدى المتوسط والبعيد.

2 - إمكانية تحسين الإنتاجية والإنتاج الزراعي

إن الإرتفاع المتوقع لأسعار السلع الزراعية المستوردة، والتقلص المحتمل في المعونات الغذائية سوف يمثلان حافزا للدول النامية والعربية على تحسين الإنتاجية الزراعية، والتوسع في الإنتاج الزراعي بوجه عام.

غير أن هذا الأثر الإيجابي لا يتوقف على تحرير التجارة وحدها، بل يتطلب توافر عوامل أخرى متعددة، من أهمها إتخاذ سياسات ملائمة لنقل الإرتفاع في الأسعار العالمية إلى المزارعين المحليين، والقيام بالإستثمارات الضرورية لتحسين الإنتاجية، وخصوصا الإستثمار في البنية الأساسية الزراعية والتعليم، والبحوث والتقانة وطرق التوزيع والتخزين وما إلى ذلك(31).

الخـاتمة

تعاني الدول العربية من أزمة غذائية تتمثل أساسا في نقص وسوء التغذية، والتبعية الغذائية للدول الرأسمالية المتقدمة. وقد زاد من حدة هذه الأزمة حدوث تغيرات عديدة وهامة في عالمنا المعاصر منذ بداية عقد الثمانينات.

وتتمثل أهم تلك المتغيرات الدولية ذات الأثر المباشر وغير المباشر على أوضاع الأمن الغذائي العربي في:

- تدهور أسعار المواد الأولية وخاصة النفط في السوق العالمية، ويمكن أن تتلاعب أوتتحكم الدول الصناعية المتقدمة في أسعاره مستقبلا لأنها حرصت على إستبعاده من أحكام إتفاقية الجات.
- الشروع في تطبيق النظام الجديد للتجارة العالمية والمتمثل أساسا في إتفاقية جولة أورغواي، وتحرير تجارة المنتجات الزراعية، والذي تمثلت أثاره السلبية في إرتفاع فاتورة

الغذاء المستورد بسبب إرتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في السوق العالمية.

وللحد من مثل هذه الأثار السلبية في المستقبل المتوسط والبعيد يمكن إنتهاج السبل التالية:

أولا : يجب على الدول المنتجة للنفط وخاصة دول أوبك أن تواجه سياسات الدول الصناعية المتقدمة بالنسبة للتلاعب بالأسعار، والطلب على النفط، من خلال التحكم في إنتاج، وعرض النفط في السوق العالمية وذلك بالتشبث بالمادة 20 من إتفاقية الجات التي تبيح إتخاذ التدابير، والإجراءات المناسبة للحفاظ على الموارد الطبيعية النابضة، والنادرة.

ثانيا : يجب على الدول العربية أن تعمل جاهدة للإستفادة من الإستثناءات الواردة على البنود الأساسية لتحرير تجارة المنتجات الزراعية في مجال تحسين الإنتاجية والإنتاج الزراعي النباتي والحيواني سواء في إطار قطري أو تكاملي.

المراجع

1. سليمان بدراني، الإكتفاء الغذائي والأمن الغذائي، تقرير المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، الجزائر، ص. 14.
2. عبدالصاحب علوان، " قضايا البيئة والأمن الغذائي وتأثيراتها على مجهودات التنمية في الوطن العربي" كراسات بحوث إقتصادية عربية، (العدد الخامس، نوفمبر 1995) ، ص. 18.
3. دراسة الأمامة العامة لإتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، الأمن الغذائي العربي، مؤتمر إتحاد الغرف العربية، 5 - 8 أبريل 1980، ص. 5.
4. خاجخاتون نظريان، " مشكلة الأمن الغذائي في سورية " (رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة كلية الإقتصاد والتجارة، جامعة حلب، 1984) ، ص. 5.
5. حسن حنفي وجلال العظم، ما العولمة ؟ الطبعة الأولى، دمشق : دار الفكر، 1420 هـ/1999م ص. 11.
6. نفس المرجع، ص. 22.
7. "" "" ""، ص. 93.
8. "" "" ""، ص. 138.
9. محمد دياب، " عولمة الإقتصاد " مجلة العربي، (العدد 494، يناير 2000) ص. 39.
10. حسن حنفي وجلال العظم، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 146، 147.
11. نفس المرجع، ص.ص. 151، 152.
12. محمد عبدالشفيع عيسى، التعليم في مصر : من التكيف الهيكلي إلى الركود الإقتصادي، مداخلة في الملتقى الدولي حول برنامج التصحيح الهيكلي وآثاره على قطاعي التعليم والصحة من 20 إلى 22 نوفمبر 2000، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، ص. 6.
13. إبراهيم العيسوي، الغات وأخواتها : النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية الطبعة الأولى، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ص. 81.
14. سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة الطبعة الأولى، القاهرة : مكتبة مدبولي، 1999، ص. 207.
15. نفس المرجع، ص.ص. 201، 202، 203، 205.
16. التقرير الإقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 1996، ص. د.
17. حزب البعث العربي الإشتراكي، الأمن الغذائي العربي وقضايا التنمية، دمشق : 1995، ص. .9
18. سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي : المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة ـ التركيز على الحبوب الطبعة الأولى، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،

1998، ص. 24.

19. حزب البعث العربي الاشتراكي، الأمن الغذائي العربي وقضايا التنمية، دمشق، 1995، ص. 18.

20. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 1997، ص.ص. 34، 35.

21. ضيا قريشي، " العولمة فرص جديدة وتحديات صعبة " مجلة التمويل والتنمية، المجلد 33 العدد الأول، مارس 1996، ص. 31.

22. نفس المرجع، ص. 31.

23. سليمان المنذري، مرجع سبق ذكره، ص. 246.

24. نفس المرجع، ص.ص. 216، 217.

25. "" "" ""، ص. 217.

26. إبراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

27. نفس المرجع، ص.ص. 58، 59.

28. "" "" ""، ص.ص. 59، 60.

29. نفس المرجع، ص. 61.

30. سليمان المنذري، مرجع سبق ذكره، ص. 212.

31. إبراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص. 126. □